مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

مقارنة بين مبررات خيارات التنمية الاقليمية التقليدية والحديثة
" حالة الدول العربية "

ايمان شليحي و عبد الامير السعد
جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر

المستخلص :

ناقشت هذه الدراسة مبررات التنمية المرتبطة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، في فترة قد تكون حرجة سواء بالنسبة لمعطيات الاقتصاد العالمي أو الاقتصادات العربية في حد ذاتها . حيث تهدف هذه المحاولة الى التأكيد على ضرورة الاستمرار في اعتبار الاقليمية خياراً استراتيجياً لتنمية المنطقة العربية ، و خلصت المعاينة النظرية و الموضوعية لارتباط مؤهلات التنمية بالمستوى الاقليمي بالنسبة للمجموعة العربية كدول نامية، و على الرغم من مواكبة هذه المحاولات منذ نهاية الخمسينات لمختلف موجات التكامل الاقليمي ، التي اخذت مميزاتها و ركائزها من الظروف السائدة خلال كل فترة بقيت بدون نتائج ترقى للمطلوب منها . الامر الذي يحفز للبحث عن بدائل تنموية جديدة تتعدى قدرات الدولة الوطنية التي انهكها عدم الاستقرار الاقتصادي و المؤسسي وادى الى تدهور قدراتها منفردة، على تأسيس هيكل انتاجي يؤهلها للتنمية، في وقت تجاوزت فيه درجة التقدم في النظام الاقتصادي العالمي على مستوى المعاملات و الالتزامات امكانية ذلك ، وبالتالي ضرورة دعم التفكير في حدود الواقعية ، في الإطار الإقليمي كخيار تنموي يبنى على أساس القدرات والاحتياجات الجماعية اخذا بعين الاعتبار ما يقدمه وما يتطلبه الاطار المتعدد الاطراف و الاقليمية الجديدة في الحسبان.

ABSTRACT:

This study discussed the arguments of the development related to the regional economic integration, in a critical period for both Arab countries and global economy. This attempt aimed to highlight the importance of continuing to consider the regional choice as the best strategy for the development of the Arab world. The theoretical and objective preview concluded that for the Arab countries as underdeveloped countries, the qualifications of development are associated with the regional level , and despite the fact that they have been trying to realize their integration since the end of the fifties depending on the circumstances at that time. However, no concrete results had been achieved, which justify the search for an alternative development strategy that exceeds the capacities of the national state, which suffered from an economic and institutional instability, leading to deterioration in its abilities to establish a productive structure that fits for development, whereas this possibility is surpassed by the degree of evolution of the international economic order. Thus, emerge the necessity of thinking in the limits of realism about the regionalism as a

development choice that constructed on the basis of collective capacities and needs, while taking into consideration the multilateral framework and the new regionalism.

الكلمات المفتاحية : التنمية ، التكامل الاقتصادي الاقليمي ، الاقليمية الجديدة .

المقدمـــة :

إن أهمية الحديث عن التنمية في الدول العربية مجتمعة أو منفردة مهما كانت استراتيجيتها و منطلقاتها ، لا يقل صعوبة عن الخوض في هذا الموضوع ، سواء كان ذلك على المستوى النظري او العملي ويعود هذا وفقاً لاعتقادنا إلى سببين رئيسيين:

أولهما : ما يمكن تسميته بالفرصة والفترة والمقصود بها ثبات الوضع الاقتصادي الداخلي للدول العربية بالرغم من تعاقب مراحل النظام الاقتصادي العالمي التي حملت في طياتها تغيير لكل المعطيات الاقتصادية الخارجية.

ثانيهما : هو الاختلال الشديد في الأوضاع السياسية و الاجتماعية ، وبالتالي اختلال الجانب المؤسسي الملازم للجانب الاقتصادي في التكامل الاقليمي و التنمية ، خاصةً في مجموعة من الدول العربية التي لها وزنها الاقتصادي داخل الكتلة، بطريقة يكلفها وباقي الاقتصادات العربية فرصا تاريخية أخرى. فهي كمنطقة لم تكن معنية الى حد ما بالأزمة المالية العالمية السابقة ، وكانت لتشكل أسواقا واعدة لاستثمارات أجنبية متقدمة تقنيا ، لتستفيد منها مجتمعة أو منفردة ، خاصة وانها تؤسس علاقات ثنائية و اقليمية مع دول متطورة في اطار الاقليمية الجديدة .

بالتالي الأوضاع المذكورة عمقت من حجم التفاوتات بينها، مما قد يؤدي إلى تراجع درجة الاستعداد لمجرد الحديث عن الدول العربية ككتلة واحدة تبحث دولها عن تحقيق التنمية .

فبالرغم من اهتمام جميع دول العالم بموضوع التنمية الا انها تُعنى به بطرق مختلفة ، كل منها حسب درجة تخلفها أو تقدمها، فمفهومها بالنسبة للدول المتخلفة يختلف جذريا عنه بالنسبة للدول المتقدمة . فهذه الأخيرة قد تبحث عن زيادة النمو "بمعنى محدد ومحدود" (يوسف صايغ ، اكتوبر 1985 م، ص99) .

أي بالمعنى المحصور في زيادة الناتج الوطني الحقيقي كل سنة، وبالتالي ارتفاع في الناتج الفردي وهذا نظرا لمستويات التقدم التكنولوجي والاقتصادي أما الدول النامية أي الدول التي تحتاج إلى تنمية، فهي تهتم بالمعنى الأوسع والأعمق للتنمية التي تشمل النمو لكن تتعداه في المحتوى والمطلوب . اذن كل دولة سعت وراء تحقيق التنمية وفق استراتيجيات مختلفة لكنها كانت مرتكزة على البيئة الاقتصادية الداخلية والعالمية التي تحكمها محددات متغيرة. حيث ان تفاعل معطيات هذه البيئة تحديدا وهو ما يرجح الاقليمية لتكون اساس التنمية في مجموعة من الدول ، بالرغم من تفاوت قدراتها على تحقيق ذلك .

حيث ان الاقتصادات العربية منفردة ، اتبعت نماذج تنموية متباينة (محمد محمود الامام ، 2008 م ، ص217) من حيث النظام الاقتصادي المتبع و الايديولوجية المعتمدة، وتبنت معظمها في فترة سابقة استراتيجية الاحلال محل الواردات ، التي تعكس التنمية المعتمدة على النفس أو المتمحورة على الذات والتي تتطلب مستوى من الحماية او الانغلاق، لكنها لم تف بالمطلوب منها على مستوى العمق الاقتصادي والاجتماعي من جهة ، ولم تتخلص الدول العربية من قيودها في الوقت المناسب ، مثلما فعلت الاقتصادات الاسيوية الناشئة من جهة

اخرى. وبالتالي وجدت نفسها بإمكانيات اقتصادية لا يمكنها الاعتماد عليها في الاندماج في الاطار المتعدد الاطراف ولا في الاقليمية الجديدة التي تفرضهما المرحلة الحالية للنظام الاقتصادي العالمي ولا انها حتى مؤهلة لاستكمال تكاملها الاقليمي التقليدي فيما بينها .

لذلك يبقى من المهم التفكير حول التنمية ، على اعتبار انه قد يكون وضع اسس التنمية أسهل على المستوى الجماعي مقارنة بالعمل على ذلك بشكل فردي ، بالنسبة لمجموعة من الدول تتشابه في الأهداف والمؤهلات ، مهما كانت معطيات الفترة التي تعيشها .

الاشكـــالـــية:

تدور بشكل رئيسي حول دوافع استمرار اعتبار التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول العربية ، اهم البدائل التنموية مهما كانت درجة عمقه ومدخله ؟ و كيف تغيرت لكن تجددت مبررات ارتباط تنمية المنطقة بالإقليمية ؟

اهـــداف الدراســـة :

-اثبات ان الإطار الإقليمي كان و لا يزال اهم استراتيجية تنموية تبنى على أساس القدرات والاحتياجات الجماعية.

-دعم ضرورة الاستمرار في التفكير حول إمكانية تحقيق على المستوى الجماعي ما لم تتمكن منه الدول العربية على المستوى الفردي.

اهـــمية الدراســـة : نعتقد في اهمية الموضوع نظريا و عمليا ، كونه واقعا تعيشه اقتصادياتنا بشقيه التقليدي و الحديث ، وبالتالي ضرورة الاهتمام بإبراز دور هذه العلاقات الاقليمية في تحقيق متطلبات التنمية

فرضيات الدراســـة:

-نوع التكامل الاقليمي متوقف على القدرات الداخلية و المعطيات الخارجية.

-الدافع الى التكامل الاقتصادي الاقليمي بالنسبة لكل دولة، مرتبط بالأثار الافتراضية التي يجب أن تؤدي اليها سيرورة التكامل الاقتصادي الاقليمي.

الدراسات السابقة :

يحتوي الرصيد الفكري العربي المهتم بقضايا التنمية ارتباطا بموضوع التكامل الاقتصادي الاقليمي على العديد من المراجع القيمة القديمة و الحديثة ، اهمها على سبيل و ليس الحصر.

دراسة : يوسف صايغ ، (1989 م) : احتوى بحثه حول الاعتماد الجماعي على النفس : المقومات و الآليات مع التركيز على الواقع العربي ، في كتاب الاعتماد المتبادل و التكامل الاقتصادي و الواقع العربي ، على عمل علمي كبير فيما يخص الاعتماد على النفس كمفهوم و ارتباطه بالتكامل الاقتصادي الاقليمي كاستراتيجية تنموية خلص من خلاله الى تحديد مقومات هذا الارتباط في اتجاه تحقيق التنمية لمجموعة الدول العربية .

دراسة : محمد حمدي المسلماني (2005 م) : من خلال بحثه حول التجارة الخارجية العربية : دراسة لاتجاهات منافسة الصادرات السلعية العربية مع العالم وامكانية زيادة التجارة البينية ، في كتاب منطقة التجارة الحرة العربية التحديات و ضرورات التحقيق (مركز دراسات الوحدة العربية). رأى الكاتب ، ان تدني نسبة التجارة البينية ، راجع الى انخفاض نصيب الدول العربية من الصادرات العالمية وبالتالي زيادة هذه النسبة

متوقف على تقدم وتطور الصناعات العربية و تنافسيتها وبالتالي نجاح منطقة التجارة الحرة العربية مرتبط بتقدم الصناعات العربية.

دراسة : محمد محمود الامام ، (2008 م) : في بحثه حول التنمية العربية : نحو تنمية مستقلة ، في كتاب بدائل التنمية العربية (مركز البحوث العربية و الافريقية)، انطلق من ضرورة مراجعة السياسات الاقتصادية الوطنية في ظل تغير الظروف الاقتصاد العالمي ، و بالتالي الحاجة الى ايجاد بدائل تنموية تتعدى المستوى القطري، كما اهتمت الدراسة بالعلاقات الاقليمية للدول العربية مع دول خارج المنطقة .

دراسة : محمد عبد الشفيع عيسى (2015 م) : رأى في دراسته بعنوان المناظرة حول التكامل الاقتصادي العربي ومنطلق " تكنولوجي " مقترح ، في مجلة المستقبل العربي العدد 432 ، ان قصور المدخل التجاري كأساس للتكامل الاقتصادي الاقليمي ، يرجع الى عدم تنوع الانتاج والتماثل في الهياكل الانتاجية كسبب رئيسي في انخفاض نسبة التجارة البينية ، و مشكلة التنسيق كسبب فرعي . و شبه الكاتب محاولة التكامل وفق هذه الطريقة " بمعركة التبادل الحر " ، وعدم انهائها دليل على عدم كفاءة المدخل التجاري و القطاعات الانتاجية على ماهي عليه . كما ذكر الكاتب ان الدول العربية تجنبت اقامة التكامل بينها على اساس تقسيم العمل الانتاجي .

المنـــهج :

تم اعتماد المنهج الوصفي المدعم بالتحليل بالإضافة الى استخدام المنهج التاريخي في العودة الى تطور طبيعة العلاقات الاقليمية مع المراحل المتعاقبة للنظام الاقتصادي العالمي .

المحور الاول : مبررات الاقليمية من مميزات المرحلة:

خلال فترة سابقة ، كان ينظر الى الحدود الجمركية التي تفرضها الاقتصادات منفردة على انها تمثل السيادة الوطنية اتجاه باقي العالم ، واهم مصادر الايرادات بالنسبة للدولة ، و لكن في مرحلة تطور الانتاج الصناعي واحتياجه للأسواق الخارجية لعوامل الانتاج وتصريف الفائض بدأت الدعوة نحو تحرير المبادلات تتصـــاعد ، وهو ما أهتمت به النظرية الاقتصادية من خلال تحليل وضعي الحماية والتحرير للتجارة الدولية واثـــر كـــل منهما ، ورجحت كفة تحرير التجارة وبذلك جاءت النظريات في صف تحرير التجارة.

لكن ما زاد الاهتمام بالتنمية ارتباطا بالموقف من التجارة الخارجية ، منذ منتصف القرن العشرين هو عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية بالنسبة للدول الاقل تقدما ، الشيء الذى ادى الى تكريس التخلف وبالتالي كانت الدعوة الى اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية بين الدول على نحو يسمح بإعادة هيكلة الاقتصادات النامية وهو ما يتطلب فرض الحماية ضد الاقتصادات المتقدمة ، في نفس الوقت لجأت هذه الاخيرة الى اقامة تكتلات كبرى اهم ركائزها هو تحرير التجارة.

لذلك بالرغم من ان الاطار المتعدد الاطراف يضمن التحرير الشـــامل للتجـــارة ، الا ان الخيـــار الاقليمـــي بالنسبة للدول باختلاف مستوياتها الاقتصادية يُنظر اليه أخذا بعين الاعتبار مستوى التطور في الاطار المتعدد الاطراف على أنه مواكبة ديناميكية للعولمة من خلال وجهتي نظر(Jean- Marc Siroën , 2004 , 57) :

إما ان الاقليمية هي بديل عن الاندماج الصعب في الاطار المتعدد الاطراف اي انها جزء من سيرورة العولمة، أو أن الاقليم يوفر الحماية داخل الكتلة بالنظر الى الافضلية التي تقدمها .

لكن يجب ملاحظة ان ما يجعل موضوع الاقليمية بالرغم من قدمه متجدداً، أنه بالإضافة الى التطور الكمي للترتيبات الاقليمية هناك تحول نوعي لتركيبتها من حيث الاعضاء وموضوع قيامها ، فهي ترتكز في الاساس على تحرير التجارة، لكن المحتوى يتعدى مسألة التجارة الى القوانين وحوكمة الدول ، خاصة تلك النامية في اطار علاقتها بالدول المتقدمة وهو ما ادى الى ظهور الاقليمية الجديدة مقارنة بالترتيبات الاقليمية التقليدية ، التي تقوم على اساس التجاور الجغرافي و التشابه من حيث الاهداف و الامكانيات . وهذا التطور رافقه مواكبة علمية ، حيث ان تفسير و اعطاء مبررات لهذه العلاقات اصبح يعتمد على ادوات تحليلية جديدة من نظريات التوطن الصناعي والاقتصاد الجغرافي الجديد .

فالتطور التدرجي في البيئة الاقتصادية و المؤسسية الداخلية و الخارجية ، ادى الى اختلافات في طريقة تكوين الترتيبات الاقليمية بين الدول المعنية وفق مناهج مختلفة وبالتالي قيام تكامل بمدخل معين ودرجة عمق محددة . وكنتيجة لذلك سادت نماذج متمايزة من الترتيبات الاقليمية تبنى على اساس معطيات الفترة التي تنشا فيها وقدرات الدول المعنية بها .

فأولى الترتيبات التي ادت الى وجود تكامل اقليمي ظهرت على مستوى الاقتصادات الوطنية التي تكونت على هذا الاساس مثل الاتحاد الجمركي الالماني (الزولفرين) الذي بدأ سنة 1816 وتوسع سنة 1833 (محمد محمود الإمام، 2000 م ،ص11) ، وبعض الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي تجمع دولا بمستعمراتها.

فيما بعد اخذت الترتيبات الاقليمية طابعا يتوافق و النزعة الحمائية التي سادت خلال فترة مابين الحربين وتميزت بالانغلاق و الارتكاز على الامبراطورية الاستعمارية .

اما المرحلة الموالية فقد بدأت بقيام الجماعة الاوروبية نهاية الخمسينات ، والتي واكبتها الاقتصادات العربية بإقامة السوق العربية المشتركة، وايضا دول امريكا اللاتينية التي اسست لترتيبات اقليمية قائمة على اساس الاحلال محل الواردات.

لكن منذ نهاية الثمانينات الى حد الان، تميزت الاتفاقيات الاقليمية عن سابقاتها كما ونوعا ، فبالرغم من التقدم المعتبر على مستوى الاطار المتعدد الاطراف الا ان عدد الاتفاقيات الاقليمية اصبح ملفتا للانتباه ، حيث يظهر من معطيات المنظمة العالمية للتجارة ان الاتفاقيات الاقليمية التي يتم فيها تحرير التجارة لم تتوقف عن التزايد منذ 1990 الى غاية مطلع سنة 2014 ، حيث أن المنظمة العالمية للتجارة او الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية تلقت 583 اشعارا باتفاقيات اقليمية لتحرير التجارة من بينها 411 تندرج تحت التعريف المقدم في المادة (XXVI) من الجات سنة 1947، 39 منها كانت ضمن قاعدة التأهيل أو التمكين و 133 تندرج تحت المادة (V) من الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات. و من بين 583 اتفاق اقليمي 377 منها داخلة حيز التنفيذ حيث تشمل اتفاقيات تحرير التجارة والاتفاقيات على مستوى جزئي 90% منها و 10% تخص الاتحادات الجمركية .(موقع المنظمة العالمية للتجارة، 2014)

وفي سياق العرض المركز السابق يمكن تثبيت التالي : ان الدول العربية كمجموعة حاولت التكامل مواكبة مختلف الموجات انطلاقا من نهاية الخمسينات ، وبالتالي عايشت طرق التكامل التقليدية بقيام السوق المشتركة سنة 1964 التي تراجعت فيما بعد الى منطقة تجارة حرة سنة 1998 بالارتكاز على اتفاقية تيسير وتنمية

التبادل التجاري لسنة 1981 لكن النتائج بقيت محدودة ، و يلتزم حاليا عدد من اعضائها باتفاقيات مع الاتحاد الاوروبي في اطار الاقليمية الجديدة .

المحور الثاني : المقاربة التقليدية التكامل الإقليمي و استراتيجيات التنمية:

ان طرح مسألة التنمية ارتباطا بالتكامل الاقتصادي الاقليمي، تظهر كنقطة تمفصل بين حماية وتحرير التجارة الخارجية على مستوى مجموعة من الدول وما ينشا عن ذلك، من اثار ستاتيكية وديناميكية.

حيث تعتمد الترتيبات الإقليمية مهما كانت المستويات التنموية للدول الأعضاء، النموذج التكاملي المرتكز على الأسواق لذلك المعاينة النظرية للموضوع تُحتم الرجوع إلى النظريات المفسرة للتكامل من خلال الأسواق انطلاقا من اثر خلق وتحويل التجارة حسب النموذج الفينري فيحدث خلق التجارة عندما يتم تعويض منتوج دولة عضو في الاتحاد بواردات اقل تكلفة مصدرها دولة أخرى عضو، ويكون تحويل للتجارة عندما يتم تعويض واردات بتكلفة اقل ، مصدرها دولة خارج الاتحاد بواردات تكلفتها أعلى من دولة داخل الاتحاد.

وتصور تطوره حسب المراحل التي وضعها بالاسا (1961م) . إلا ان التنظير في هذا الموضوع عرف مرحلتين :

الاولى : توافق فترة الخمسينيات ودوافعها حيث اهتمت بأثر تكوين اتحاد جمركي على الانتاج وعلى التدفقات التجارية (Jacob Viner 1950) وعلى الاستـــــهلاك (James Meade1955, Richard George Lipsey1960)

الثانية : وهي المرحلة التي تعمق فيها التحليل والتساؤل حول الأهداف الحقيقية لإلغاء الحواجز الجمركية بين الوحدات الاقتصادية الوطنية ، حيث كان من الصعب تكيف الدول النامية مع النموذج المنبثق عن فترة الخمسينات، لذلك برزت دراسات اخرى تبحث في العلاقة السببية بين التكامل والتنمية منها اعمال (Cooper / Massel 1965) (Etienne Farveque , Gael Lagadec ,2002, 42)

والتي قدمت مقاربة تختلف عن تلك التي تتماشى مع هيكلة الاقتصادات المتقدمة.

لكن التحليل الأساسي لما ينتج عن أي سياسة تجارية تفضيلية في إطار إقليمي يتعلق أساسا بمفهوم خلق وتحويل التجارة حسب فينر حيث رأى مفكرو فترة السبعينات ان هذه الآثار السكونية لا تناسب الدول النامية بسبب هيكلها الاقتصادي المحدود.

ففي النموذج الذي قدمه (Jacob Viner 1950) في اطار التحليل بالاعتماد على نموذج التوازن الجزئي، تحرير المبادلات من خلال اتحاد تجاري يساهم في الرفاهية لأنه يؤدي الى حصول المواطنين على السلع والخدمات من المصدر الاقل تكلفة مما يؤدي الى اعادة توزيع الموارد المرتكزة على الميزة المقارنة. اذن بمجرد ان ميكانيزمات الاتحاد تتطلب تخفيض الرسوم الجمركية يكون هناك اثر خلق واثر تحويل التجارة. (بيلا بالاسا، 1963 م ، 37).

كما ان هناك مقاربات نظرية ادرجت عوامل اخرى منها اعمال (Lipsey, lancaster1956) الذي اعتبر ان توازن موازين المدفوعات يكون نتيجة لسياسة وطنية او اقليمية ويأخذ في حسبان خلق و تحويل التجارة التكاليف النسبية قبل وبعد اقامة الاتحاد كما ادخل (بيلا بالاسا) مرونات الطلب في التحليل و عمل (جيهلرز) حول اجال التبادل. (Dominick Salvatore , 2008 , 367)

لكن الاكثر اهمية ، هي النظريات التي اخذت بعين الاعتبار ان وضعية الدول النامية تختلف عن وضعية الدول المتقدمة، (Jean –Marc Siroën , 2004 , 42)، منها مقاربة (كوبر ماسيل) حيث من خلالها رأى المنظران ان طريقة التكامل بين الدول النامية يجب ان تتعدى نموذج فينر لأثار الخلق والتحويل حيث انه :

– اذا كان التكامل بين دول نامية فإنه يظهر وكأنه بديل للتنمية لأن التصنيع يكون هو الهدف الاساسي وليس اعادة تخصيص الموارد.

– البحث من خلال التكامل على كل الإمكانيات التي يمنحها للنمو وتوسيع النشاط الاقتصادي عن طريق خلق انشطة انتاجية جديدة خاصة صناعية.

– ايضا لدى الدول النامية اسباب اقتصادية قوية لحماية المنتجات الضعيفة وهو ما يمكن ان يتيحه الاطار التكاملي.

– كما يعطي امكانية التصنيع بتكاليف اقل مقارنة بالدول منفردة ، ويؤثر في موقعها التفاوضي.

اذن ، اذا كان هدف التكامل هو احداث التنمية فيجب ان يهدف بالدرجة الاولى الى تحقيق التصنيع ، وهو ما يعطي اهمية استراتيجية لارتباط التنمية بالتصنيع ، ولمشاريع انتاجية مشتركة على مستوى مجموعة الدول . لذلك ارتبطت فكرة التكامل و التنمية خلال الفترة السابقة بمفهوم الاعتماد الجماعي على النفس ويمكن ملاحظة ذلك حتى في الدول المتقدمة حيث ركزت الجماعة الاوروبية على سوقها الداخلي و الذي عرف بالتصلب الاوروبي.

ولكن يجدر الذكر ان مفهوم الاعتماد على النفس او التنمية المتمحورة على الذات بهذا المسمى والمضمون تتميز بالقلة في الادبيات الخاصة بالتنمية (يوسف صايغ، 1989 م ، 264) ، وتُذكر خاصة في اطار استراتيجية التنمية التي تهدف الى التصنيع على اساس الاحلال محل الواردات. وتعني الاعتماد على القدرات الداخلية للسوق الوطني .

وقد يتجلى الجانب العملي لهذا المفهوم على المستوى الجماعي بصورة اوضح في العمل المشترك ، فاذا كان الاعتماد على النفس يفترض اللجوء قدر الامكان الى المعطيات الداخلية للوطن الواحد ، فيمكن القول ان الاعتماد الجماعي على النفس يفترض وجود التكامل الإقليمي اي انه يشمل حكما التكامل كجزء أساسي في بنيته (يوسف صايغ ، 1989 م ، 268) ، خاصة اذا كان الهدف من بناء التكامل الإقليمي هو النهوض بالتنمية. وهكذا تشكل المشاريع المشتركة حجر أساس في هذه التنمية من خلال عملها على رفع معدلات التنمية الاقتصادية واستمرارها، استنادا على القدرات الذاتية للأقطار العربية و زيادة التشابك فيها. وبالتالي تقليل الفوارق بينها، تنوع النشاط لاقتصادي والتخلص من هيمنه قطاع الطاقة (مصطفى العبد الله الكفري 2008 م ، 141)، وهو ما يؤكد على ضرورة أن يتضمن هذا العمل المشترك جوانب إنتاجية خاصة صناعية، لكنه في الواقع انحصر في قطاعات خدمية او مؤسسات لم تستطع التأثير بشكل ملحوظ على الجانب الانتاجي او الصناعي .

وفي اطار ارتباط استراتيجيات التنمية المعتمدة على النفس ، بتحرير المبادلات او حمايتها ، وكذلك اعطاء الدور الاساسي للدولة او للسوق. يمكن النظر الى التنمية بالاعتماد على النفس كإستراتيجية تنموية مرتكزة على تنمية السوق الداخلية ولا تعطي الأهمية اللازمة للصادرات فهي تحتاج الى حماية لم تعد متاحة حاليا ،

وقد اعتمدتها الدول بعد تخصص غير مجدي يعود غالبا إلى فترة استعمارية سابقة. فالتصنيع عن طريق الإحلال محل الواردات يعتمد على الاستقلال على التجارة الخارجية وإحلالها تدريجيا بالإنتاج الوطني حيث أن رفع الإنتاج يفترض مسبقا طلب داخلي كافي وتجنب أزمة فائض الإنتاج. ظهرت هذه الإستراتيجية في الدول الكبرى لأمريكيا اللاتينية وتم التنظير إليها فيما بعد حيث أن أعمال (Perbish) أخذت بمفهوم الحماية الذي قدمه (Friedrich List) ، فهي إستراتيجية تتطلب سياسات حماية الى جانب تمويل الاستثمارات الكبرى ، أيضا تكوين اسواق مندمجة إقليميا مثل اتفاقية (Montevideo 1960) اتفاقية تحرير المبادلات التجارية لدول أمريكيا اللاتينية) والتي أسست لإقامة منطقة للتجارة الحرة حيث يجب أن تنتهي هذه الاستراتيجية إلى إنتاج صناعي متنوع مرتكز على سوق داخلية مستقرة.

كما ان إستراتيجية الصناعات المصنعة: وهي طريقة اتبعتها الجزائر في عام 1967 م و الهند في الخمسينيات ويتم من خلال سياسة الدولة تكوين صناعات ثقيلة منذ البداية ، وهي مستوحاة من تجربة الاتحاد السوفياتي ومرتكزة على نظرية النمو اللامتوازن لـــ (François.Perroux) ، حيث توجه الدولة عن طريق التخطيط الاستثمارات الى قطاع الصناعات الثقيلة لتنعكس النتائج الايجابية فيما بعد على باقي القطاعات. وبدت هذه الاستراتيجيات وكأنها حققت الهدف من البداية من خلال تكوين جهاز إنتاجي لكنها لم تسمح بالمحافظة على ديمومة النمو والتنمية وتعود الأسباب الرئيسية في ذلك إلى:

عدم كفاية السوق الداخلية التي تضمن تصريف المنتجات ، عدم نجاح الأسواق الإقليمية في توسيع تلك الأسواق وتواضع القدرة التنافسية للسلع على مستوى الأسواق العالمية . كذلك استمرار التبعية للخارج بسبب استيراد تجهيزات الانتاج ما أدى إلى عجز موازين المدفوعات وأخذ في النهاية شكل مديونية

أما التفسير الليبرالي لهذا الفشل (Philipe Deuble , 2008 , 488) فقد تلخص في الاسباب التالية :

- تعويض الدولة لدور السوق .

-تخصص صناعي مبكر .

-أنها تنمية منقطعة عن التجارة الخارجية.

بالمقابل التنمية المنفتحة على الخارج :

والتي اعتمدتها أولا هونغ كونغ ، سنغافورة في الخمسينات ، ثم في كوريا الجنوبية وتايوان في الستينات و السبعينات ، المكسيك و الشيلي و البرازيل في الثمانينات و أيضا الصين و ماليزيا و تايلندا، وترتكز هذه الإستراتيجية التنموية على التصنيع التصديري من خلال احلال الصادرات أي تدريجيا احلال الصادرات التقليدية بمعنى المواد الأولية بأخرى حديثة، كثيفة رأس المال و بقيمة مضافة أكبر ، حيث مرت هذه الدول من الصناعة الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة بإدخال التطور التقني تدريجيا و تأهيل اليد العاملة .

و ان كان من الضروري الاخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية و الخارجية ذات الخصوصية في الاقتصادات المذكورة ، خاصة دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة عن طريق الشركات متعدية الجنسيات (عبد الأمير السعد، 1993 م ، 66 ــ 84).

و كان لهذه الاستراتيجية أثر إيجابي كبير على معظم الاقتصادات المذكورة منها ما أصبح حاليا من الدول المتقدمة .

و هنا يجدر ملاحظة ان الاستراتيجيتين بالرغم من الاختلافات بينهما إلا أنهما يلتقيان حول عدة نقاط مشتركة و أهمها :

-درجة أهمية التصنيع

-نفس الهدف النهائي لهيكلة جهاز إنتاجي وطني .

-أهمية الدولة في سيرورة التصنيع حتى في حالة الانفتاح على الخارج .

-هدف التحكم في التجارة الخارجية سواء كان ذلك من خلال الصادرات أو الواردات.

و يمكن تصورهما على مستوى مجموعة من الدول فالسوق الوطنية موضع التحليل يمكن ان تكون اقليمية من ناحية الانتاج او التوزيع .

المحورالثالث : المقاربة الجديدة للإقليمية و تجدد مبررات التنمية فيها

من بين الاستراتيجيات الكبرى التي يمكن ان تتبناها الدول حاليا، باحثة عن سبل تحقيق ما يمكن ان يغير هيكلها الاقتصادي هي الانفتاح الاقتصادي و التجاري ، اختياريا او الزاميا ، على المستوى المتعدد الاطراف او الاقليمي .

و تبرز الاقليمية الجديدة من بين تلك الاستراتيجيات و التي قد تحمل بقدر التهديدات التي تشكلها على الهيكل الانتاجي الهش ، فرصاً لإحداث التنمية الصناعية في حدود القدرة على اغتنامها .

فمن وجهة نظر الاقتصاد العالمي حاليا ، دراسة التكامل الاقتصادي الاقليمي اخذت ابعادا جديدة تختلف عن الاطر التحليلية التقليدية، تدرج ادوات من نظريات الاقتصاد الصناعي . هذه المقاربات الجديدة تسمح بفهم جوانب الترتيبات الاقليمية التجارية والاقتصادية بشكل مختلف.

فالإقليمية الجديدة تتميز اساسا بانها تجمع دولا مختلفة من حيث مستويات التنمية و منه اختلاف ما تنتظره من التنمية، و بالتالي تأسيس علاقة اقليمية بين الدول المتقدمة و اخرى اقل تقدما كل منهما تنظر الى التنمية بمنظورها الخاص يسمح بإدراج بعض الافكار بالاعتماد على النظريات الحديثة للتنمية الصناعية و الاقتصاد الجغرافي الجديد و ربطه بتحليل الاقليمية الجديدة

الاقليمية الجديدة فيما تختلف عن التقليدية ؟

بالرغم من سعي كل الدول الى الانضمام الى الإطار المتعدد الاطراف فهي في نفس الوقت تلجأ الى التحرير الاقليمي تحت مسمى مناطق تجارة حرة او اتحادات جمركية ، و الملفت للانتباه انه بالرغم من الاختلافات الجوهرية في تلك التوجهات ألا انه نتيجة لارتباطها بالإطارين المتعدد الاطراف و الاقليمي في نفس الوقت ظهرت موجة اقليمية حديثة تختلف عن تلك التقليدية التي كرستها تجربة الاتحاد الأوربي، و لم تنجح في تبنيها الدول النامية

فما أدى الى ظهور مفهوم الاقليمية الجديدة هو التحول النوعي في العلاقات بين الدول فمن جهة الدول النامية ، اعادت النظر في منهج الاحلال محل الواردات على المستوى الوطني أو الاقليمي، و اضطرت الى البحث عن فرص زيادة صادراتها بالإضافة الى تعرضها الى المديونية و ما لحقها من برامج التعديل الهيكلي، في نفس الوقت كان هناك اتجاه نحو تقليص معدلات الحماية و بالموازاة مع ذلك صعوبة نفاذ الدول الاقل تقدما الى اسواق الدول المتقدمة لذلك توثيق العلاقات مع الدول الاكثر تقدما هي عادة ما تكون اكبر شريك

تاريخي في المبادلات التجارية كان ضروريا، كما ان القرب الجغرافي و التعارف الثقافي كان مشجعا لقيام هذا النوع من الترتيبات كما هو الحال بين الاتحاد الاوربي ودول حوض البحر الابيض المتوسط وكذلك الأمريكيتين وبهذا نشأت الاقليمية الجديدة التي تلتف فيها مجموعة من الدول الاقل تقدما حول دولة أو مجموعة من الدول المتقدمة التي تتولى القيادة ، تظهر اهم مقومات الاقليمية الجديدة مقارنة بالمنهج التقليدي في التكامل الاقتصادي الاقليمي من خلال (محمد محمود الامام، 2000 م ، 51-52) :

– ان لا تكون الدول المعنية بالضرورة متجاورة، يمكن أن يشمل اقليميين متجاورين أو أكثر.

– لذلك التجانس وتقارب مستويات التنمية ليست شرطا ، حيث يمكن أن يكون هناك تباين في المستويات، حيث يتولى الاعضاء الاكثر تقدما القيادة.

يتم تحرير التجارة في اطار اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي في المنهج التقليدي أما في الحديث فان الاقليمية تقتصر على قيام منطقة تجارة حرة تتفاوت فيها مدة استكمال تحرير التجارة من طرف الدول .(حالة الشراكة الاورومتوسطية)

– يشمل نطاق التجارة في الاقليمية الجديدة ، السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز الصادرات بينما كانت الاقليمية تقوم اساسا على المنتجات الصناعية بهدف الاحلال محل الواردات على المستوى الاقليمي.

– عنصر رأس المال في الاقليمية التقليدية يتم تحريره تدريجيا مع توفير الشروط اللازمة لإحداث التكامل النقدي ، بينما في الاقليمية الحديثة حركته مفروضة منذ البداية ، من الأعضاء الأكثر تقدما الى الأعضاء الأقل تقدما.

– الاقليمية الجديدة تتميز بإعطاء وزن أكبر لاعتبارات الشركات والأعضاء الاكثر تقدما في تنسيق السياسات ، حيث كانت في التقليدية تتم بصفة تدريجية مع توسيع صلاحيات فوق وطنية يشارك فيها كل الاعضاء.

– المرحلة النهائية في الاقليمية الجديدة لا تستهدف الوحدة لذلك هي مرحلة واحدة تبدأ وتنتهي في تحرير التجارة ورأس المال وبالتالي فهي لا تقوم من أجل الوحدة السياسية أو لاقتصادية.

اذن ، التباين في مستويات التنمية تضع الدول الاعضاء في الاقليمية الجديدة ، في وضعية يمكن تحليلها باستخدام مفهوم الروابط مركز محيط والبحث في الجانب الايجابي منه .

لكن يجب اولا توضيح مقومات التنمية على المستوى النظري في هذا الاقليم غير المتكافئ

ففي النظرية النيوكلاسيكية : تأسيسا على نموذج Solow1956 وفرضية المردودية المتناقصة ، التقارب نحو نفس مستوى الناتج الداخلي الخام للفرد، يتحقق عن طريق حركة عوامل الانتاج بين الدول هو ما يؤدي الى هذا التقارب. فاذا كانت هناك اختلافات في مستويات الاجور بين الدول ستحدث حركة عنصر العمل الى الدول التي فيها الاجور أعلى ، بينما رؤوس الاموال تنتقل الى الدول التي تعاني من ندرة وبهذا يتحقق توازن نسبة رأس المال الى العمل وتميل الى التماثل في كل دولة وهكذا تتلقى عوامل الانتاج نفس المكافآت ، وسيرورة التقارب تتضمن ان الدول التي كانت اقل مستوى دخل سوف يكون لها في المتوسط معدل نمو اعلى من الدول الاغنى (Dominique Gullec , Pierre Ralle 2003 , 31)، وبالتالي على المستوى الاقليمي الوضعية تكون فيها تقارب لمستويات الانتاج للفرد وحركات رؤوس الاموال و هي . بذلك عامل مسرع للتقارب بين الدول الاعضاء.

في نظرية أقطاب النمو ، التي طورها (بيرو في عام 1955 ، و بعده هيرشمان في عام 1958 م) حول اقطاب النمو من خلال توضيح نوعين من الروابط بين الدول الاقل تقدما بانتمائها الى المحيط والدول المتقدمة التي تمثل المركز : **الاول** هو رابط سلبي بالنسبة للدول المتخلفة يميل الى تقوية الميزة التنافسية للمركز ويجلب اتجاهه عوامل الانتاج.

الثاني : ايجابي حيث عوامل الانتاج والنشاطات الاقتصادية تترك المركز وتنتقل الى المحيط بسبب اثار الاحتقان او الاكتظاظ الذي يظهر في المركز (Maurice Catin , Christophe Van Huffel , 2004 , 129) ، اذن تقليل فوارق النمو هو سبب مستبعد لكن متوقف على العلاقة بين الاثار المتضادة.

هذه العلاقة بين المركز والمحيط ظهرت ايضا في تحليل (الذي كان اقل تفاؤلا عندما Myrdal 1957) رأى ان الاختلافات بين الدول تميل الى الارتفاع بسبب الاستغلال من طرف بعض الدول للميزات الاولية التي تحتفظ بها وتقويها بالمقابل المميزات تتراكم وتتطور بالنسبة لدول المركز حيث تتوفر على القدرة على الاستفادة من اقتصاديات الحجم واثار التكتل وفي هذه الحالة تتجه الفروقات بين الدول الى الزيادة. (Reiber Arsene , Tran Thi Dao , 2002 , 227)

نظريات النمو الجديدة تؤكد هذه النظريات على اهمية اقتصاديات الحجم ، المنافسة غير التامة الاثار غير المباشرة (Spillovers Localisés) بعكس النظرية النيوكلاسيكية . نظرية النمو الداخلي التي بدأت مع (Romer 1986) و (Lucas1988) لا تتوقع تقارب بين الدول المتخلفة و المتقدمة حتى مع حرية حركة رؤوس الاموال والسلع ، فاذا تم الغاء فرضية المردودية المتناقصة لراس المال ، تعتبر في افضل حال استمرار الاختلافات لان الميكانيزمات المرتبطة بالمردودية المتزايدة تقوى الميزات الابتدائية للدول.

لكن في نظريات الاقتصاد الجغرافي الجديد ، تطور الفروقات داخل اقليم متوقف على مواجهة نوعين من القوى (Ludovic Ragni , 1997 , 31) : **الطاردة من المركز** (Force Centrifuge) و الجاذبة الى المركز (Force centripète). حسب (Krugman1991) حيث القوى الاولى تدفع الى تشتت و توزع الانشطة الاقتصادية في الاقليم و الثانية تؤدي الى تمركز الانشطة..

هذه القوى قد تكون أكثر اهمية من درجة الحصول على اقتصاديات الحجم والنفقات على السلع الصناعية . أما القوى الطاردة من المركز ناتجة عن تأثر المنافسة بين الشركات، حول اليد العاملة الاقل كلفة في المنطقة الاقل تقدما والذي يمكن أن يكون عامل جذب بالنسبة للشركات الداخلة في منافسة على منطقة مكتظة بالشركات ، بالإضافة الى اهمية الطلب على السلع الصناعية من طرف القطاع غير الصناعي.

فانطلاقا من كون الظروف الاقتصادية تدعم منطقة معينة ، القوى الجاذبة تؤدي الى اثر تراكمي ، تركزي لقطاع الصناعة في منطقة ما، من خلال حركية العمل كاستجابة لاختلاف الاجور، وهذا يحدث خاصة عندما تكون تكاليف النقل ضعيفة و اقتصاديات الحجم والانفاق على السلع الصناعية مرتفع.

حسب هذه النظريات، كل تكامل اقليمي يقلل تكاليف النقل في مبادلات السلع الصناعية يحفز ظهور نموذج من نوع مركز – محيط اكثر افادة المنطقة.

لكن الفكرة الاساسية من وراء ادراج هذا التحليل هو ان التكامل الإقليمي يوافق انخفاض تكاليف البعد لان الرسوم الجمركية تعادل تكاليف النقل من دولة إلى أخرى.

و لكن بالرغم من ان تركز هذه الصناعات و امكانية انتقالها تمثل عامل نمو سريع يحفز عوامل الانتاج بصفة مباشرة فان تنمية سيرورات الانتاج تتطلب تحسين البنى التحتية للمواصلات و الاتصالات وبصفة غير مباشرة عن طريق اثار التركز.

وتكامل الدول النامية فيما بينها ترفع من قدرات استقطاب الصناعات كونها سوق واسعة وتزيد من امكانية التشابك بينها عن طريق التجارة والانتاج .

حيث انه حتى وان كانت التنمية موضوع وطني بالدرجة الاولى، إلا أن هذا الموقف تحديدا تتجاوزه العديد من المعطيات(عبد الأمير السعد ، 2010 م ، 76) :

ارتباط مشروع التنمية الوطني بالتصنيع في سياق معتبر من التطور الرأسمالي حيث أن مشروع الرأسمالية التاريخي للتنمية قائم على التصنيع، وليس على وجود صناعة. لكن هذا التطور الصناعي بمفهوم التصنيع في إطار رأسمالي أصبح مستحيلا لأنه حاليا قدرة اللحاق للمشروع الوطني للتنمية محدودة بسبب مستوى التطور.

وبالتالي اعتماد تحرير المبادلات بمعنى غياب أي قيد غير السوق على المبادلات، حيث أن السوق الحرة تُحدث اثار انتشار وانحسار على المنتوجات المتنافسة حسب درجة كفاءتها ، وهكذا اذا لم تؤدي تحرير المبادلات الى التنمية فسوف تكبحها .

ويظهر هنا على عدة مستويات انه ما يتعدى المشروع الوطني للتنمية قد يكون في متناول مشروع تنموي يرتكز على سوق إقليمية.

النتائج : بناءاً على ما تقدم يمكن صياغة الاستنتاجات التالية :

اولا : فيما يخص الاقليمية من حيث طريقة تكوينها فان :

– الخيار الإقليمي لمجموعة من الدول يمكن النظر إليه من أكثر من زاوية منها أنه يوفر الحماية حتى وان لم يكن ذلك ممكن حاليا فهو يعطي أفضلية معينة سواء من ناحية الانتاج او التوزيع بناءا على المعطيات الداخلية و الخارجية للدول المعنية .

– تكوين ترتيب اقليمي مهما كانت درجة التكامل من حيث العمق ، يستجيب بالضرورة إلى الحاجات والامكانيات الوطنية من جهة وإلى المعطيات الخارجية من جهة أخرى وهو ما يحكم نوع ودرجة تقدم الكتلة الاقتصادية لمجموعة من الدول ، ويعكس هدف كل منها في عضوية الاتحاد .

– من بين العوامل التي تحكم الاثار المنتظرة من التكامل الاقليمي من خلال الأسواق طبيعة الهياكل الاقتصادية ومدى الاندماج الأولي بين الشركاء فبالنسبة للدول النامية المصلحة التجارية قد تؤدي بها إلى ارتباط تجاري قوي بدول غير أعضاء وهي حالة الدول العربية ، أما المصلحة الاقتصادية التي تمثل الأهداف الاستراتيجية بالنسبة لاقتصادات تسعى لتحقيق التنمية ، يتطلب نوع من التكامل يتعدى التأثير على هيكل التجارة إلى الهيكل الاقتصادي للدول الأعضاء وهو ما يستلزم مشاريع تنموية متقاربة أو مشتركة .

ثانيا : مبررات التنمية في الخيار الاقليمي حسب النظرة التقليدية

-الخيار الاقليمي أو الجماعي بالنسبة للدول النامية و العربية خاصة، يمثل الفرصة الأكثر واقعية لإحداث التنمية ، فقد يكون التكامل المؤسس على مشروع تنمية وطنية وإقليمية الهادف الى خلق أنشطة إنتاجية بتكاليف أقل وتوفير سوق لاستيعاب المنتوجات هو الطريقة الأنسب للتكامل الإقليمي .

-لذلك يظهر محور الارتباط النظري بين التكامل الإقليمي والاعتماد الجماعي على النفس من خلال العلاقة الوثيقة بين التصنيع ومشروع التنمية الوطني الذي يصعب تحقيقها بشكل منفرد وفق التطور الرأسمالي الراهن.

-يتطلب التكامل الخروج من مستوى الوطن الواحد لاستفادة من الدول الشريكة. فإذا كان هدف التكامل الإقليمي هو تحقيق التنمية فإنه سيكون بالضرورة حجر الزاوية في الاعتماد الجماعي على النفس ويمثل الفرصة التنموية والتصنيعية.

-لكن معنى ومحتوى الاعتماد الجماعي على النفس الذي يرتكز على إمكانية استكمال الموارد واستغلال الحماية عن طريق تفضيلات معينة على مستوى السوق الاقليمية والاستفادة من قدرة السوق على اعتماد المشاريع المشتركة، واستيعاب المنتوجات الصناعية والاستفادة من القدرة التمويلية للبلدان ذات الفائض كما لا يمكن أن تتجاهل الفترة الحالية من حيث متطلباتها ومعطياتها، وأيضا التزامات الدول العربية على مستوى الاقليمي والعالمي لذلك لا يجب النظر إليها كاستراتيجية تنموية بشكل متطرف فيما يخص الاكتفاء بالسوق الداخلية بل يمكن النظر إليها كمخرج نجدة باتجاه احداث إنتاج خاصة صناعي.

ثالثا : حول تجدد مبررات التنمية

- التباين في مستويات التنمية تضع الدول الاعضاء في الاقليمية الجديدة ، في موضع ٍ يسمح بتحليلها وفق منطق مركز- محيط والبحث في الايجابيات التي يطرحها كالتالي:

- نقطة تمفصل تحليل الاقتصاد الجغرافي الجديد والاتفاقيات التميزية التي تؤسس لتحرير التجارة اقليميا، هي تحديدا اعتبار الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية من أهم أنواع تكاليف التحويل التي تضاف الى تكاليف النقل والاتصال.

- أن تحرير المبادلات التجارية والاتفاقيات الاقليمية التفضيلية تخلق قوى تؤثر على التركز وانتشار الصناعة بصفة مشابهة جدا لتلك الاتية من انخفاض تكلفة النقل والاتصال لبعض الدول مقارنة بالأخرى.

- ان الروابط بين الدول الاقل تقدما بانتمائها الى المحيط والدول المتقدمة التي تمثل المركز يمكن ان يقوي الميزة التنافسية للمركز ويجلب اتجاهه عوامل الانتاج. ويمكن ان يدفع عوامل الانتاج والنشاطات الاقتصادية الى ترك المركز والانتقال الى المحيط بسبب اثار الاكتظاظ الذي يظهر في المركز

-ان التركز المكاني للأنظمة الانتاجية يحسن معدلات النمو ولكن لا يحقق بالضرورة التقارب بين الدول ، والتركز المكاني القوي، يمكن ان يخلق منافسة بين الشركات في منطقة التركز تدفعها الى الخروج الى منطقة المحيط، الا ان الاستفادة منها متوقف على عوامل مهمة، منها البنية التحتية جودة اليد العاملة، وحجم الطلب على السلع الصناعية، وهو ما يمكن أن يؤدي الى حركة توطن الانشطة نحو منطقة المحيط وبهذا التكامل الاقتصادي يمكن ان يوفر شروط انتقال الانشطة و يسمح برفع معدلات النمو الاقتصادي.

– تأسيسا على ما تقدم يمكن القول انه حتى وان لم يكن تخفيض الفروقات ممكنة ، يبقى هناك احتمال تقوية النموذج. (مركز – محيط) بجانب ايجابي.

– تحليل التنمية في نماذج الاقتصاد الجغرافي الجديد لا تعتبر التنمية سيرورة مرحلية تتابعية تهدف الدول النامية من خلالها الى اللحاق بالدول المتقدمة ، بل هذه الدول متواجدة في نفس الوقت .

– لذلك محاولة الاستفادة في اطار الاقليمية الجديدة خاصة من انتقال راس المال و اقامة صناعات في الدول الاقل تقدما قد تكون لتنمية قدراتها ومهاراتها الانتاجية واستغلالها على مستوى الاقليمية التي تجمعها بدول نامية اخرى وهي حالة الدول العربية .

في الختام تم التوصل الى الاتي :

– ضرورة الاعتقاد التام بارتباط التنمية بالتصنيع و ارتباط امكانيات التصنيع بالمستوى الاقليمي

– يجب ان يتم النظر الى واقع التكامل الاقتصادي الاقليمي من خلال السوق في اطار تكوينه وحسب تطوره من خلال ثلاثة تصورات :

الأول : أن التكامل الاقتصادي الاقليمي يجمع دولا نامية بمستويات تنمية متماثلة.

الثاني : انه يجمع دولا بمستويات تنمية متفاوتة أي دول متقدمة أخرى نامية.

الثالث : أنه يجمع دولا متقدمة

وانطلاقا من كون بداية التكامل الاقتصادي الاقليمي من خلال السوق نظريا وعلميا يبدأ يتغير في السياسة التجارية (الرسوم الجمركية) اتجاه الاعضاء فالأثار المنتظرة تظهر على هيكل التجارة وتنعكس على هيكل الانتاج بالنسبة للدول المعنية.

فالحالة الثالثة هي التي تظهر فيها الاثار معتبرة بحسب قدرة تحويل اثر تغيير الهيكل التجاري الى الجهاز الانتاجي وفق ترابطات اقتصادية بحتة.

أما الحالة الاولى فهذا الاثر يكون محدود من حيث العمق بالنسبة للدول النامية فيما بينها، حيث أن تحرير التجارة لن يكون له تأثير كبير على هيكل التجارة ولا حتى على هيكل الانتاج لان تدني مستويات التجارة ليس سببه الرسوم الجمركية فحسب وبالتالي العمل التكاملي يجب ان يوجه الى الانتاج مباشرة .

أما الحالة الثانية التي يكون فيها التكامل الاقتصادي الاقليمي قائم على اختلاف مستويات التنمية فان عمق الاثار المنتظرة يخص تأثير السوق على دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة ونقل الانشطة الصناعية، و هو مرتبط بدوره بنجاح تكامل فيما بين الدول النامية لتوفر الترابط و حجم السوق المناسب للأنشطة الصناعية .

فبالنسبة للدول النامية الداخلة في ترتيبات اقليمية من النوعين فإنها أمام واقع يجبرها على استخلاص الفرص التنموية على المستويين ولهذا من المهم جدا الاخذ بالتفسير التقليدي والحديث للتكامل الاقتصادي الاقليمي.

المقصود من هذه المعاينة للحالات ، انه بالنسبة الدول العربية يجب ان يتم الاخذ بعين الاعتبار على المستوى العلمي و العملي ، ان واقع العلاقات الاقليمية التي تكرسها الاتفاقيات المبرمة و السارية المفعول حاليا ، مهما كانت درجة فعاليتها و تقدمها، ينطبق عليها حالة التكامل البيني للدول العربية كدول نامية و كذلك حالة الاقليمية الجديدة بالنسبة لبعض تلك الدول في اطار علاقتها بدول اكثر تقدما ، بما فيها من التزامات بتحرير التجارة ، وفي ظل تزامن هذه الحالات فان التنمية من منظور اقليمي مرتبطة بالأخذ بمبرراتها وفق

المقاربات التقليدية و الحديثة ، حيث يجب ان يتم الاعتماد الجماعي على النفس او العمل المشترك ، في القطاعات التي يمكن ان تستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و انتقال الانشطة من الدول الاكثر تقدما ، و هذا ما يمكن ان يخلق فرصا تنموية تتجاوز الامكانيات المحدودة لتأثير تحرير التجارة الى ما يمكن ان يؤثر على الهياكل الانتاجية أولاً .

المراجع :

1. يوسف صايغ ، (1985 م) ،" التنمية العربي والمثلث الحرج " ، في، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل ، مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت .
2. محمد محمود الامام ،(2008 م)، التنمية العربية : نحو تنمية مستقلة ، في ، بدائل التنمية العربية ، مركز البحوث العربية و الافريقية .
3. يوسف صايغ، (1989 م)، الاعتماد الجماعي على النفس: المقومات والآليات مع التركيز على الواقع العربي، في، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، القاهرة .
4. محمد حمدي المسلماني ، (2005 م) ، التجارة الخارجية العربية : دراسة لاتجاهات منافسة الصادرات السلعية العربية مع العالم وامكانية زيادة التجارة البينية ، في ، منطقة التجارة الحرة العربية ، التحديات و ضرورات التحقيق ، مركز دراسات الوحدة العربية .
5. محمد عبد الشفيع عيسى ، (2015 م) ، المناظرة حول التكامل الاقتصادي العربي و منطلق "تكنولوجي" مقترح ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 37 ، العدد 432 مركز دراسات الوحدة العربية .

6. Jean - Marc Siroën , (2004) , la régionalisation de l 'économie mondiale , La DECOUVERTE , Paris

7. محمد محمود الإمام، (2000 م) ، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق ، معهد البحوث والدراسات العربية

8. http://www.wto.org/french/trtop-f/regions-f.html (2014)

9. Jacob Viner, (1950) , The Customs Union Issue, the Carnegie j Endowment for I nternational Peace

10. R.G. Lipsey , (1960) , The theory of customs unions - a general survey Economie Journal – London.
11. J.A. Meade , (1955) , The Theory of Customs Unions North Holland Publishing Co., Amsterdam.
12. C.A . Cooper and B.F . Massel (1965) Towards a General Theory of Customs Unions for Developing Countries Rand Corporation Papers, Santa Monica, Calif.
13. Etienne Farveque , Gael Lagadec, (2002) , Intégration économique européenne problèmes et analyse , Deboeck université 1ere édition.
14. بيلا بالاسا ، (1963 م) ، نظرية التكامل الاقتصادي ، ترجمة د.راشد البراوي، دار التنمية القاهرة ، (the theory of economic integration 1961)

15. Lipsey and Lancaster, (1956) , The general theory of the second best. Review of Economic Studies, 24
16. Dominick Salvator , (2008), Economie Internationale Traduction de la 9 eme Edition Américaine Par Fabienne Leloup et Achille Hammequart , Deboeck , Bruxelles .
17. Jean-Marc Siroën, la régionalisation de l 'économie mondiale , La DECOUVERTE , Paris.
18. يوسف صايغ، (1989 م)، الاعتماد الجماعي على النفس: المقومات والآليات مع التركيز على الواقع العربي، مرجع سبق ذكره .
19. نفس المرجع السابق.
20. مصطفى العبد الله الكفري، (2008 م) ، اقتصادات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق.
21. Philipe Deuble , (2008) , Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson éducation , France, p 488
22. عبد الأمير السعد، (1993 م) ، اقتصاديات السوق والتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، في دراسات عربية، العدد 9/8/7، النسخة التاسعة والعشرون .
23. محمد محمود الامام (2000 م) ، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق دكره .
24. Dominique Guellec , Piere Ralle ,(2003), Les nouvelles theories de la croissance , 5 éd , Paris , la Découverte .
25. Maurice Catin, Christophe Van Huffel, (2004), l'impact de l'ouverture économique sur la concentration spatiale dans les pays en développement, Revue Région et Développement. n° 2 P. 130
26. Reiber Arsene et Tran Thi, Anh Dao (2002), stratégie de la politique commercial pour une sortie de trappe du sous-développement, revue économique, 2202/2, Vol 53 P. 227, dos – 103917 /reco5320223 sur site internet : http://www.cairn.info/revue-economique-2002-2-page223.htm (2014 تاريخ الاطلاع سبتمبر)
27. Ludovic Ragni , (1997) , Systèmes localisés de production : une analyse évolutionniste, In: Revue d'économie industrielle, Vol, 81, 3e trimestre, Sur site internet :http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rei_0154-3229_1997_num_81_1_1677 , (2014 تاريخ الاطلاع سبتمبر)
28. عبد الأمير السعد ، (2010 م) ، مأزق التعدي وقضايا المشروع الوطني للتنمية ، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار عنابة، العدد 26 جوان 2010.